

هل أخطأ الدكتور سرور ؟



شخصي سرور

على الحديث في الجلسات بل سوف أقول ان كل نائب عليه أن يراجع نفسه ويتجنب التكرار ويهم بغايلية في الحفاظ على وقت المجلس وعدم اهداره حتى نتعاون جميعا من أجل تحقيق اهدافنا وحتى نصل مع نهاية الدورة لقائمة تمتلئها بالانجازات ولا يكون عملنا مقصورا على اقرار بيان الحكومة والخطة. ويختتم الدكتور سرور حديثه قائلا: اننى لن اسمح بأن تستحوذ مناقشات الخطة والموازنة على مابقى من عمر الدورة البرلمانية وسوف احرص على ان تنال التشريعات التي تحال إلينا من الحكومة في الفترة الباقية القادمة نصيبها من الاهتمام دون ان تجيء مناقشات الخطة على حسابها ومن أجل هذا فسوف يتحدث في مشروعى الخطة مائة نائب فقط من الأغلبية والمعارضة ودون أى زيادة.

الدكتور فتحنى سرور رئيس مجلس الشعب قرر ألا يتجاوز عدد المتحدثين في مشروعى الخطة والموازنة مائة نائب فقط لاغير، وقد يرى عدد كبير من النواب ان هذا الرقم متواضع وقد يكون متواضعا للغاية من وجهة نظر البعض حيث هناك نواب لا يتحدثون على مدى الدورة البرلمانية بأكملها سوى في مشروعى الخطة والموازنة بينما نواب آخرون يمكنهم التوضيحية بأى حديث وفي أى قضية ويمكنهم ان يتنازلوا عن حقهم في الحديث بصورة أو بأخرى لكنهم لا يستطيعون على الاطلاق التفريط في حقهم الاصيل في الحديث في مشروعى الخطة العامة والموازنة.

شريف العبد

ياكمه. سألت الدكتور سرور عن هذا القرار بان يتحدث في الخطة مائة نائب فقط وامكانية إعادة النظر فيه أو التراجع عنه. اجاب الدكتور سرور على الفور وبإصرار قائلا: لن اراجع فأننا مهمتى الرئيسية الحفاظ على وقت المجلس وحمايته من الإهدار ولا اتصور أبدا أن الأمر يستوجب أن يتحدث في مشروعى الخطة والموازنة للمائة نائب مثلا ولا اتصور ان يتحدث في هذا الموضوع غالبية النواب لأنه لو كان الأمر كذلك فمأذا يفعل النواب في اللجان المختصة ليس واجبا أن تجرى هذه المناقشات جميعها داخل اللجنة ولو حدث ذلك بالفعل فما ضرورة ان يتعاطم الإصرار في ان يتمسك هذا أو ذاك بالكلمة ليكرر ما سبق ان قاله داخل اللجنة المختصة. ويضيف الدكتور سرور قائلا: ان أغلب برلمانات العالم تجرى المناقشات فيها داخل اللجان وما يجرى في قاعة المجلس يكون مجرد اقرار ما تم الاتفاق عليه والوصول اليه داخل اللجنة، وفي الكونغرس الأمريكى مثلا نجد أن الخطة العامة تناقش تفصيليا داخل اللجنة ويقول فيها النواب مايشاءون وحينما تنتقل الخطة إلى قاعة البرلمان يختلف الأمر تماما وتكون المناقشات في اضيق الحدود وقد يقتصر الأمر على مجرد الإقرار والموافقة.

والسؤال الذى يطرح نفسه: هل أخطأ الدكتور سرور حينما اتخذ هذا القرار وما الذى كان يضيره لو كان رقم المائة يصبح مائتين أو مائتين وخمسين؟ خاصة ان عدد طالبى الكلمة في الموازنة والخطة لن يقل بأى حال من الأحوال عن ثلثمائة نائب وهو ما جرى عليه العرف البرلماني، وقد كنا نرى في مناقشات الخطة، بالمجلس السابق ان الفرصة سانحة ومتاحة أمام كل نائب يريد ان يتحدث في الخطة، فمأذا تدير هذا التحول مع المجلس الوليد والنواب الجدد... هل لأن الجدد ليس لديهم الكثير ليضيفوه وأنهم لن يقولوا جديدا وأنه اراد ان يحجم التكرار ويضيق بقدر المستطاع من مساحته. هل نقول ان المائة نائب المتحدثين هم وحدهم الذين يمكن ان يتحدثوا بجدية وموضوعية في مشروعى الخطة والموازنة وان ما زاد عنهم سوف يكون مجرد تكرار ممل يمثل اهدارا صارخا لوقت المجلس خاصة ان المجلس في انتظار عديد من التشريعات المهمة وربما اراد الدكتور سرور ان يسجل للمجلس الجديد رصيذا مشرفا من الانجازات التشريعية والرقابية وهذا يتطلب ان تكون الدورة حافلة بأنشطة مختلفة وعديدة ولا تكون مقصورة على مجرد إقرار بيان الحكومة ثم بعدها مباشرة اقرار مشروعى الخطة والموازنة بما قد يبدو امام الراى العام ان دور المجلس اصبح ينصب فقط على اقرار الخطة والبيان الحكومى دون سواهما وان هاتين المهمتين فقط تمثلان وحدهما عمل مجلس الشعب